

عنوان الورقة :

مدخل إلى اقتصاديات العمل الخيري

مقدمها :

الدكتور / مسفر بن عتيق الدوسري

ملخص البحث

مدخل إلى اقتصاديات العمل الخيري :

- علم الاقتصاد والتوظيف الأمثل للموارد.
- النظام الاقتصادي وأهميته

التأثير المتوقع للتغيرات في اقتصاد العالمي على التبرعات :

- الموارد الاقتصادية.
- القوة الاقتصادية والعملة
- تخفيف أثر التغيرات العالمية

الرشد في اتخاذ القرار الاقتصادي :

- ما الرشد الاقتصادي ؟
- بعض سلوكيات الرشد الاقتصادي
- متطلبات زيادة موارد أعمال البر
- برامج دعوية
- جهد إعلامي
- زرع الثقة
- مستوى الكفاف
- مجالات الإنفاق
- تعريف حد الكفاف والتأثر عليه

- مدخل إلى اقتصاديات العمل الخيري:

يمكن أن يعرف علم الاقتصاد بأنه علم اجتماع يدرس التوظيف الأمثل للموارد الاقتصادية التي بطبيعتها محدودة نسبة على ما يراد لها أن تشبعه من حاجات وتلبية رغبات. ويتحقق التوظيف الأمثل للموارد المتاحة عندما يتحقق من استخدامها أعلى عائد أو منفعة ممكنة وفي ظل اقل التكاليف والمحافظة على الموارد من أهدر وإذا منع الهدر زاد ما يمكن أن تشبعه الموارد من حاجات أفراد المجتمع وما تلبية من رغبات حتى وإن كانت تلك الموارد المتاحة محدودة جداً .

ولتحقيق التوظيف الأمثل للموارد المحدودة التي يمتلكها أي مجتمع ، لابد له من وضع قوائم لأولويات ما يريد تحقيقه. لماذا ؟ لأنه لا ولن يستطيعا لحصول على كل شي في نفس الوقت . ثم إن عليه أن حدد كيفية الحصول على الأشياء لأن طريقة الحصول على السلع والخدمات أو غيرها تساهم إما في توفير الموارد وهدرها . وكذلك عليه أيضاً أن يحقق كل من الأهداف المنشودة والتوزيع العادل، فيحدد الأشخاص أو الجهات التي له أولوية قبل غيرها إما لشدة حاجتها أو لغير ذلك، أي إن على المجتمع تحديد كيفية توزيعه لعوائد استخدامه لموارده.

وخلاصة القول :إن على المجتمع الذي يطمح إلى التوظيف الأمثل لموارده أن يحدد كل ما يتعلق باستخدام هذه الموارد ، فيقوم بتحديد نوعية السلع والخدمات التي سينتجها أو يحصل عليها كماً وكيفية الحصول عليها وكيفية توزيعها .ومما لا شك فيه أن المجتمعات تختلف فيما بينها في تحديد هذه الأشياء ، فمثلاً ما قد يراه مجتمع ما أولوية لا يجعله مجتمع آخر في قائمة أصلاً لأنه يراه حراماً أو لأنه خلاف العادات أو الظروف المناخية أو غيرها كما أن المجتمعات كذلك تختلف في طرق توزيعها لما تملكه ، فما يراه مجتمع عدلاً قد يراه غيره من أشد الظلم وهكذا .أما سبب هذه الاختلافات بين المجتمعات فيعود إلى الأسس التي تتخذ مختلف المجتمعات قراراتها الريسة بناء عليها نوها مجموعة العقائد والمبادئ والعادات والتقاليد والظروف وما إليها مما يمكن تسميته (بالنظام الاقتصادي) وهو ما تختلف فيه الأمم والمجتمعات فيختلف تبعاً لذلك كثير مما يتعلق بالاستهلاك والإنتاج والتوزيع ، وأن إغفال النظام الاقتصادي لأي مجتمع عند اتخاذ قرارات

الاستثمار أو الاستهلاك أو الإنتاج أو التوزيع كفيل بفشل مثل هذه القرارات وعدم تحقيقها للتوظيف الأمثل لموارد ذلك المجتمع وبالتالي فشلها في زيادة منفعته وهذا خلاف الرشد في استخدام الموارد المتاحة للمجتمع لأنها في الحقيقة أهدرت ببعدها عن حل أهم مشكلاته وذهابها إلى الأقل إلحاحاً أو إلى ما لا ينفع فيه أصلاً .

- الآثار المتوقعة للتغيرات في الاقتصاد العالمي على التبرعات للجمعيات الخيرية :

كلما كان لاقتصاد أكثر قوة كلما كان أقل عرضة بالتأثر بالتغيرات الاقتصادية العالمية والعكس صحيح ولكن ماذا نعني بالقوة الاقتصادية ؟ إن كل مجتمع يحتاج ويسعى إلى إشباع حاجات أفراد مجتمعه وتربية رغباتهم ، فهناك الحاجة إلى كل من الغذاء واللباس والمسكن والتعليم والعلاج وغيرها وكلها تحتاج إلى إشباع وتلبية. ولا يمكن إشباعها إلا بالإنتاج الذي هو عبارة عن السلع والخدمات والإنتاج الذي هو مخرج مختلف للعمليات الإنتاجية لا يمكن الحصول عليه إلا بتوظيف عناصر الإنتاج والتي هي الموارد الاقتصادية التي يمكن حصرها في ثلاث أنواع:

١. العمل: وهو كل مجهود ذهني أو عضلي لازم للإنتاج.
٢. الموارد الطبيعية: وهي ما تدخل في العمليات الإنتاجية على خلقها التي خلقها الله تعالى عليها كالتربة الزراعية والماء والشمس وغير ذلك .
٣. الأصول المنتجة: كالألات والمباني والطرق ووسائل المواصلات والاتصالات وغيرها مما قام الإنسان بإنتاجه وخلق جهوده مع الموارد الطبيعية ثم عاد ليستخدمه في عمليات إنتاجية لاحقاً .

وكلما كبر حجم هذه الموارد لدى أي اقتصاد كلما كان دليلاً على قوته ومن ناحية أخرى كلما تنوعت الموارد سواء في توفير الأنواع الثلاثة من الموارد أو تنوع الأصناف داخل النوع الواحد من الثلاثة بحيث تتمكن الموارد من إنتاج سلع وخدمات متعددة كلما كان ذلك مؤشراً على القوى الاقتصادية أيضاً ، لأنها تمكن الاقتصاد من تنوع مصادر دخله وعدم الاعتماد على مصدر واحد أو مصادر قليلة تجعله عرضة لتقلبات الأسواق العالمية لم تحدث مشكلات في عرض سلعة أو خدمة ما فإذا كان يملك موارد متعددة أمكنوا

الاعتماد على السلع والخدمات الأخرى ولهذا فإن تنوع مصادر الدخل يعتبر من مظاهر القوى الاقتصادية بعكس حال البلدان التي تعتمد على سلعة واحدة أي مصدر وحيد للدخل كما يحدث في سوق تلك السلعة أو الخدمة يعرض اقتصاد تلك الدولة إلى آثار اقتصادية كبيرة تبعاً لطلب العالم أو لقدرة الدولة على عرضها مما ينعكس على حجم دخل ذلك المجتمع كما أن اتصاف أفراد مجتمع ما بالشراسة وعدم القناعة " مما يعني زيادة معدلات استهلاكهم للسلع والخدمات نسبة إلى ما لديهم من موارد " يجعل ذلك المجتمع ضعيفاً اقتصادياً مقارنةً بمجتمع قنوع بعيد عن الإسراف والتبذير له نفس حجم الموارد وذلك لأن ما سيبقى للاستثمار والادخار في المجتمع المترفع سيكون بالتأكيد أقل .

كما أن نوعية الموارد وتميزها يمكن اعتباره من أسباب القوة الاقتصادية فالعامل ذو التدريب العالي والتعليم الجيد والقدرة على التعامل مع مختلف التقنيات الحديثة ذات الإنتاجية الأكبر هو عنصر القوة. أما قلة الموارد كماً أو نوعاً فإنها غالباً ما تؤدي إلى الاعتماد على الاستيراد من الخارج سواء الحصول على الموارد أو المنتجات مما يجعل ما يحدث في الاقتصاد العالمي يؤثر بشكل أسرع وأكبر في تلك الدول نظراً لاعتمادها الكبير على العالم الخارجي في الحصول على ما تحتاج من إنتاج أو عناصر إنتاج .

والنظام الاقتصادي الدولي الجديد يسعى عن طريق العولمة إلى جعل الاقتصادات الوطنية أكثر انفتاحاً على الاقتصاد العالمي وأكثر عرضة لمنافسة الأسواق الأجنبية حتى داخل الأسواق المحلية يجعلها أقل اعتماداً على النفس فيما يتعلق بتلبية حاجاتها لأنها ستخصص في قليل من المنتجات مما لها فيه ميزة فقط وهذا مما يجعلها أكثر عرضة للتأثر بما يحدث في الاقتصاد العالمي .

إذا فكلما ضعف الاقتصاد أو ازداد انتشار العولمة كلما ازداد تأثير ما يحدث خارج الحدود على ما يحدث داخله ، ومن ذلك الآثار المتوقعة على (الدخل القومي) الذي هو عبارة عن مجموع دخول جميع أفراد المجتمع الناتجة عن مشاركتهم في جميع العمليات الإنتاجية التي قام بها المجتمع خلال سنة . وإذا تأثرت هذه الدخول الناتجة بما تنفق عليه سياتأثر ، فيتأثر استهلاك الناس ومدخراتهم واستثماراتهم وما يحصل عليه القطاع العام منهم مقابل خدمات أو غير ذلك وعليه فإن ما تذهب إلى الجمعيات الخيرية سياتأثر سواء

سلباً أو إيجاباً وسواء أكان في شكل زكاة أو تبرعات . ولأن المصدر الرئيسي للدخول في منطقة الخليج هو البترول والطلب على البترول طلب عالمي . فإن ما يحدث في أسواقه العالمية يؤثر مباشرة على الدخل المحلية وبالتالي التبرعات لكن هل من المتوقع زيادة الطلب على البترول وبالتالي زيادة الدخل أو العكس ؟

لو نظرنا إلى جانب واحد فقط من هذا الموضوع المتشابك وهو حقيقة أن النظام الاقتصادي الخيرية . أن تنشره العولمة في مختلف أنحاء العالم هو النظام الاقتصادي الرأسمالي وليس النظام الاقتصادي الإسلامي ولا حتى الشيوعي ولأن هذا النظام من طبيعته إحداث ما يسمى بالدورات الاقتصادية في الاقتصادات التي تتبناه . ومن نتائج هذه الدورات أنه مهما حدث من ازدهار فإنه لا بد من أن يعود إلى الكساد والشدة مرة أخرى وذلك في خلال تسع أو عشر سنوات فقط وهكذا . إن أسباب ذلك تكمن في صلب مبادئ الرأسمالية وليس هذا مجال بسطها وعليه فلو تحسن الطلب على النفط والدخول فإن ذلك لا يستمر فإذا من المتوقع تذبذب الدخل عبر الزمن وبالتالي تذبذب التبرعات تبعاً لها . وعليه فيكون من الرشد محاولة تخفيف أثر هذه التذبذبات عن مصادر تمويل أعمال الجمعيات الخيرية . ومن أفضل طرق التخفيف (الإكثار ثباتاً مما يجنب خطر جعل نشاطات البر موسمية أو تعريضها للانقطاع عندما يكون الناس في أشد حالات الحاجة إليها وذلك عند الأزمات) .

ومما يخفف أثر التذبذبات أيضاً قيام الجمعيات بمشاريع استثمارية مباشرة وكذلك تبني مشاريع تعليم وتدريب المحتاج صيد السمك كما يقال فينفع نفسه وغيره بدلاً من تعويده على صيد السمك له في كل مرة يحتاج فيها إلى غذاء والفرق بين المنهجين واضح ، أي تحويله من مستهلك وعالة إلى منتج لنفسه وأهله وربما غيرهم ومن أمثلة ذلك ما تتبناه بعض الجمعيات الخيرية في الخارج من برامج مثل (مشروع منيحة الشاة) حيث يعطي الفقير عشر شياه مثلاً لينتفع بها ويكون له نصف إنتاجها الذي يقوم عليه هو بنفسه ، والنصف الآخر يؤخذ منه ليجمع إلى إنتاج غيره لتعطي عشر شياه أخرى لمحتاج آخر وهكذا . فمثلاً هذا البرنامج له عدة مزايا متعددة حيث يبعد أثر التذبذب في الدخل والتبرعات ويجعل المحتاج منتجاً ليس لنفسه بل ولغيره ويجعل البرنامج مكتفياً ذاتياً إذا أحسنت هذا

المشروع بتفاصيله قد لا ينجح إلا في المجتمعات القروية أو في البادية لكن المهم هنا هو فكرة المشروع التي يمكن أن تطبق في المهن الصغيرة والأعمال التجارية صغيرة رأس المال ونحو ذلك خاصة إذا دعمت بمراكز للتدريب وأصبح المحتاج يكسب لقمة عيشه بنفسه .
ومما يحسن أداء الجمعيات ويخفف من آثار تذبذب التبرعات ممارسة الرشد الاقتصادي في ممارسة أعمال الجمعيات ومن ذلك تقسيم برامج وأعمال الجمعيات إلى برامج تقشفية تغطي الاتفاقات الأشد ضرورة في حال شح الموارد وإلى برامج توسيعية تضاف عند توسع الموارد وازدياد التبرعات وذلك وفق معايير دقيقة .

والمقارنة بين المجتمعات في حجم الإنفاق على البر لا يعطي دلائل كبيرة المعنى وأن الإنفاق على الخير والبردين وإيمان ودرجات التدين تختلف بين المجتمعات إلا أن مثل هذا الإنفاق يتأثر بعوامل كثيرة ومتشابهة بل وقد تكون غير متوقعة فقد تزداد التبرعات في وقت الشدة الاقتصادية – وكان من المتوقع خلاف ذلك ربما لأن هذه الشدة تسببت في رفع الوعي الديني والخوف من الله تعالى أو نحو ذلك وقد تتحسن الظروف الاقتصادية ولا تزداد التبرعات ربما للانغماس في الترف أو لانخفاض مستوى الثقة في التعامل أو لغير ذلك من العوامل المثبطة . إلا أنه قد يخرج بدرس من المقارنات العالمية في هذا المجال يمكن أن يلخص في الأثر القائل (نعوذ بالله من جلد الفاجر وعجز التقى) ، وهي مقولة عمر بن الخطاب رض الله عنه وأرضاه .

الرشد في اتخاذ القرار الاقتصادي

أولاً: لنسال ما الرشد ؟

من شروط ارشد ألا تنفق ما في يدك أو ما تحت يدك إلا على ما يعود عليك أو على غيرك بمنفعة حقيقية دنيوية أو أخروية ولكن هذا ليس منتهى الأمر ، فإنه لا يكفي أن يحقق إنفاقك منفعة فحسب بل لابد أن يحقق أعلى منفعة ممكنة وبأقل ما يمكن من خسارة في الموارد التي بين يديك . إذاً فليس تحقيق أي منفعة فقط هو الرشد بل تحقيق أعلى ما يمكن من المنافع في ظل ظروف المحيطة وبأقل تكاليف أو موارد مستخدمة.

ثانياً: كيف يمكن أن نقيس التكاليف لكي نعرف حجم ما تحقق من منفعة؟
 قد لا تتضح الخسارة أو التكلفة المترتبة بكمية الموارد أو النقود التي بذلك لتحقيق منفعة ما. لكن يمكن أن تقيس بشكل مقبول حجم التكلفة الحقيقية لمشروع ما بعيداً عن المقاييس المادية البحتة بما يسمى تكلفة الفرص البديلة. وهذا المقياس لا ينظر إلى التكلفة أو الهدر في الموارد من ناحية الكمية أي حجم الموارد فحسب ولكن ينظر إلى ما فقد من منافع بسبب إقامة ذلك المشروع أو بسبب الهدر وقد يكون الهدر مبلغاً زهيداً من ناحية الكمية أي حجم الموارد فحسب ولكن ينظر إلى ما فقد من منافع بسبب إقامة ذلك المشروع أو بسبب الهدر وقد يكون الهدر مبلغاً زهيداً من ناحية الكمية فقد يكون مثلاً ليس سوى عشرين ريالاً فهو من ناحية الكمية لا شئ تقريباً في وقتنا الحالي ، ولكن مبدأ تكلفة الفرصة البديلة يقول إننا خسرتنا العشرين ريالاً والتي تكفي ربما إطعام أسرة كاملة من الخبز لمدة شهر وعندها تتبين التكلفة الحقيقية لهدر هذه الريالات القليلة أو قد تكون نتيجة إهدار هذه العشرين ريالاً حرمان أطفال من الحصول على تطعيم ضد مرض شلل الأطفال وما قد يترتب على ذلك من مأساة وعليها فإن التطبيق مثل هذا المبدأ من الرشد الاقتصادي يؤدي على الحرص على إرسال موارد إلى حيث لا يوجد أي هدر ولو كان ضئيلاً مما يؤدي إلى توليد الثقة .

ثالثاً: هناك علاقة كما قلنا بين عنصر الإنتاج والموارد وبين الإنتاج تقديم السلع والخدمات فإذا أرادة العنصر زاد الإنتاج والعكس بالنسبة للجمعيات الخيرية فإن إنتاجها عبارة عن تقديم الخدمات للمحتاجين فيعتبر ما تقوم به نوعاً من الإنتاج الذي له علاقة مباشرة بالموارد المتاحة للجمعيات التي تستخدمها كعنصر إنتاج لتقديم خدمات مختلفة وعليها فإن هناك حاجة إلى ترشيد استخدام موارد الجمعيات وإلى حسن الإدارة وإلى قرارات رشيدة ومن ذلك على سبيل المثال إنه غالباً ما يتوفر للجمعيات الخيرية رصيد من العمل التطوعي وهو ما لم يتوفر للقطاعات الأخرى وقد تكون في درجة عالية من المهارات وسبب ذلك الوجود الديني وطلب الآخر مما يؤدي إلى تعاطف الناس مع أهداف البر وعمل الخير فمن الرشد عدم هدر الجهود التطوعية والبحث عنها وحفزها وتوظيفها التوظيف الأمثل لأنها وإن كانت تقوم بلا

مقابل مادي إلى أن قيمتها السوقية مرتفعة هذا لو كان بالإمكان تقديمها في السوق وهو أمر غير ممكن لأنها تتميز بالأخلاق .

وقد تكون من متطلبات التوظيف الأمثل أن يعتمد إلى القيم أعمال الجمعيات إلى برامج أو أجزاء صغيرة واضحة المعالم بحيث يقوم بها أفراد غير متفرغين لساعة أو ساعات في الأسبوع ونحو ذلك أو فقط في الموسم ويلزم للنجاح ذلك برامج إعلامية جيدة للإيضاح والاستقطاب بالنسبة للخدمات ولكي ترقى إلى مستوى جيد في الترشيح وتحقيق الأهداف فقد تتطلب الكثير من التنسيق للاستفادة من المستودعات والمخازن المتاحة والتنسيق لاستقبال براعتها العينية حسب جداول زمنية محددة والتنسيق من أجل مقايضة بعض السلع وربما بيعها لاستخدام العوائد في مجالات أكثر فائدة وفق مبدأ تكلفة الفرصة البديلة .

رابعاً : لابد من دراسة حجم الطلب الفعلي على خدمات الجمعيات الخيرية وحجم العرض أو الإمكانيات الفعلية لهذه الخدمات أي ما يمكنها تقديمه وعندما يمكن تقديم حجم فائض أو عجز خدمات وهذا يساعد على معرفة حال الجمعيات ويساعد على معرفة حجم التمويل المطلوب ويساعد على مجال التفكير في طرق استمرار التمويل والإقناع بالتمويل عن طريق أهل الخير وإقناعهم بإطلاعهم على الوضع الحقيقي الموثوق لحال الجمعيات كما يساعد على وضع الأولويات .

خامساً : قد يكون من الرشد تقديم المساعدات العينية ولو كان عن طريق قسائم بدلاً من النقود إذا كان هناك خوف من سوء استخدام النقود وهي الطريقة المستخدمة في بعض الدول كالولايات المتحدة الأمريكية ولها بعض التطبيقات في المملكة وهي طريقة قد تغنى عن الحاجة إلى مخازن ومستودعات وكثيراً من الموظفين وغير ذلك .

سادساً : الأمة فيها خير كثير لكنها تحتاج إلى جهد في ثلاثة اتجاهات لزيادة موارد أعمال البر :

- أ. برامج دعوية من أجل حفظ الإيمان بالله واليوم الآخر الذي يدفع الإنسان إلى أن يؤدي ما عليه من واجبات مالية أو إن تجود نفسها بما يزيد عن الواجب حينما تسير فيها روح الجسد الواحد الذي إذا اشتكى منه عضوا دعي له جسده بالحمى والسهر.
- ب. جهد إعلامي حقيقي وموثق يكشف حجم الحاجة وحجم الإمكانيات ويصاحب الجهد الدعوى ويسلط الضوء على موطن الآلام.
- ج. زرع الثقة فى الجمعيات عن طريق الأعمال قبل الأقوال. الثقة فى مصارف الأموال والثقة فى حسن الإدارة والثقة فى العاملين وحسن اختيارهم .. الخ
- ووسائل زرع الثقة المتعددة وأهميتها بالغة فقد تكون هي البوابة إلى قلوب الناس فى هذا المجال وقد يكفي ربما تصرف واحد غامض مع قليل من الشائعات لفقد الثقة والصراحة والوضوح أحد أهم هذه الحلول .

- مستوى الكفاف :

قبل الحديث مباشرة عن مستوى الكفاف ، لنبدأ الحديث عن مجالات الإنفاق حيث يمكن تقسيم مجالات الإنفاق أو السلع والخدمات التي ينفق الأفراد والمجتمعات أموالهم عليها إلى خمسة أصناف.

١/ السلع والخدمات الضرورية:

وهى ما يؤدي فقط إلى ضرر شديد قد يؤدي بالحياة أبو بإحدى الكليات الخمس الدين والنفس والعقل والنسل والمال وذلك مثل الماء والغذاء.

٢/ السلع والخدمات الحاجية :

وهى التي يؤدي فقدها إلى ضيق الحياة الشديد وعسرها وذلك مثل توفير الكهرباء والسيارة فى هذا العصر .

٣/ السلع والخدمات الكمالية:

وهي التي فقدها لا يؤدي إلى ضيق الحياة وعسرها ولكن توفرها يجعل الحياة أكثر راحة ويسراً مثل التكييف المركزي لبعض المناطق مقارنة بالتكييف الودي أو أجهزة التحكم عن بعد أو التشغيل الآلي بدلاً من الودي لبعض الأجهزة ونحو ذلك.

٤/ السلع والخدمات الإسرافية :

وهي تلك التي يكون الإنفاق عليها في الأصل مباحاً لأنها ذات نفع ولكن إذا زاد الإنفاق عليها بما يزيد عن تحقيق النفع فيذهب هدراً بدون أن يحقق نفعاً لأحد، صار هذا الإنفاق إسرافاً وإسراف ممنوع في الإسلام .

قال تعالى: "والذين إذا أنفقوا لم يسرفوا ولم يقتروا وكان بين ذلك وقاماً" الفرقان (٦٧). وقال جل وعلا (وكلوا واشربوا ولا تسرفوا إنه لا يحب المسرفين) الأعراف (٣١). وذلك مثل فوائض الولائم .

٥/ السلع والخدمات التبذيرية :

هناك من يرى أن الإسراف والتبذير شي واحد لكن إن كان الإسراف هو الزيادة عن حد المنفعة في الإنفاق على سلع أصلها مباح فإن التبذير يمكن أن يعرف بأنه أي إنفاق ولو قل على ما ليس فيه نفع عتبر . فكل إنفاق على حرام أو غير مباح فهو تبذير ولو كان ريباً واحداً. قال تعالى: (ولا تبذر تبذيراً، إن المبذرين كانوا إخوان الشياطين وكان الشيطان لربه كفوراً) الإسراء (٢٦ - ٢٧)

وحد الكفاف الذي يسمى خط الفقر يختلف من مكان إلى آخر ومن زمان إلى زمان تبعاً للظروف الاقتصادية والاجتماعية بل والدينية . فما قد يعد كمالياً في مجتمع ما قد يكون ضرورياً في زمن الأبناء وهكذا . وحد الكفاف من الناحية العينية يمكن تحديده بتوفير سلة من السلع والخدمات تغطي الحد الأدنى من مستوى المعيشة المقبول في المجتمع . وتحديده عينيّاً أكثر ثباتاً من تحديده من الناحية المالية وذلك أن هذه السلة تتذبذب تكلفتها توفيرها مالياً تبعاً لتذبذب مستويات الأسعار ومعدلات التضخم السائدة محلياً وربما عالمياً . وعليه فمن مصلحة الفقير أن حصل على كميات عينية عند سيادة أجواء تضخمية ذلك أن إعطاء

القيمة المالية قد لا تضمن له الحصول على الكفاف مع ارتفاع معدلات التضخم والعكس صحيح عندنا تمثل الأسعار إلى الانخفاض فقد يتحصل على وفر .

وسلة السلع والخدمات التي توفر الحد الأدنى من مستوى المعيشة أي حد الكفاف تحوي الأصناف الستة التالية وهي : الغذاء ، الكساء ، الدواء ، المأوى ، التعليم ، النقل. ومن يعجز عن توفير الحد الأدنى من هذه السلة فإن القطاع العام والجمعيات الخيرية تسعى لتوفيره له وقد يقتصر عند الضرورة على الضروريات أو على الغذاء والكساء والدواء فقط ويقتصر على الضروري منها فقط.

ويمكن التأثير على مستوى حد الكفاف إذا صاحب خدمات جمعيات البر برامج توعية مكثفة لنشر روح القناعة ونبذ المحاكاة والتقليد الأعمى وتعديل بعض السلوكيات الغذائية والاستهلاكية الخاطئة التي تكاليفها عالية عند مقارنتها بالمنافع المتحصلة منها مقارنة بالبدائل التي يمكن أن تقوم مقامها .

فمثلاً في مجال الغذاء تكلفة وجبة إفطار مغذية لأسرة كاملة قد لا تتجاوز بضعة رiales بشرط ألا تصر الأسرة على التقليد والاستجابة لبرامج غسيل المخ التجارية التي تسوق الأغذية قليلة الفائدة الغذائية عالية الأثمان دون مبرر منطقي .

ونفس الكلام يمكن أن يقال عن الملابس وكذلك المسكن وغير ذلك كثير فمن ناحية المسكن - على سبيل المثال فإن سبب مشكلاته الرئيسية هو الإصرار على النموذج الغربي باهظ تكاليف الإنشاء والتشغيل وعديم الاستفادة من خصائص البيئة ووفرته ومتطلباتها . وإلا فهناك مجتمعات قد تنشئ عشرة مساكن نموذجية من حيث متطلبات المسكن بتكلفة إنشاء واحد من مساكننا .

أما دون برامج التوعية فإن على الجمعيات أن تخضع وتستجيب للسلوكيات الموجودة في المجتمعات بعجزها وبجرها مما يرفع التكاليف ويزيد الطلب على الموارد ويسبب الأزمات .